والثاني بالاسم وجوز ابن هشام وغيره من المحققين الاتباع ايضا
في المفردين ومن اوجب الاضافة فيهما اخذا من اقتصار سيبويه
على ذكرها فقد رد عليه بان سيبويه انما اقتصر على ذكرها لكونها خلاف
الاصل فيتوهم امتناعها فاراد ان ينص على جوازها ولا يلزم من
اقتصاره على ذكرها عدم جواز غيره الذي هو الاصل وكما يجوز
الاتباع فيما ذكر يجوز القطع فيه بالرفع خبر المبتدا المحذوف او
بالنصب مفعولا لفعل محذوف واذا كانا غير مفردين امتنع اضافة
الاول الى الثاني لتعذرها ولا ترتيب بين الكنية والاسم اذا اجتمعا
نحو قال ابو بكر سعيد ولا بين الكنية واللقب كذلك نحو قال ابو بكر
عتيق فانت بالخيار في تقديم احدهما على صاحبه ويلي الاخر معربا
باعرابه وان كانت عبارة الالفية توهم وجوب تاخير اللقب عن الكنية
واذا اجتمعت الثلاثة وقدمت الكنية على الاسم ثم جي باللقب نحو قال
ابو بكر سعيد عتيق فيظهر وجوب تاخير اللقب عن الكنية كما يوخذ من
كلامهم وينقسم العلم ايضا الى مفرد عن التركيب والى مركب فالمفرد كزيد
وهند والمركب ثلاثة اقسام لانه اما مركب اضافي وهو الغالب في
الاعلام المركبة وضابطه كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين
مما قبله كعبد الله وعبد الرحمن وجميع الكنى فانها مضافة كابي
قحافة وام كلثوم وحكمه ان يعرب الجزء الاول منه بحسب العوامل
ويجر الثاني بالاضافة وانما اعرب باعرابين وان كان كلمة نظرا الى

اصله

اصله واما مركب المزجي وضابطه كل اسمين نزل ثانيهما منزلة تاء
التانيث مما قبلها كبعلبك وحضرموت وحكمه ان يعرب اعراب ما لا
ينصرف ما لم يكن الثاني كلمة ويه فان كان كنفطويه وسيبويه بني على الكسر
على الافصح اللغتين وان كان اخر الاول ياء ساكنة بقيت على سكونها كمعد
يكرب واما المتضمن معنى الحرف من المزجي كخمسة عشر اذا سمي به فيبقى
على ما كان عليه او يعرب اعراب ما لا ينصرف واما مركب اسنادي و
ضابطه كل كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى كبرق نحره بفتح
الراء وشاب قرناها وحكمه الحكاية على ما كان عليه قبل التسمية و
يدل لذلك قوله نبئت اخوالي بني يزيد برفع يزيد

فصل

في بيان اسماء الاشارة وتسمى المبهمات لعمومها وصلاحيتها
للاشارة بها الى كل جنس والى اشخاص كل نوع هذا حيوان وهذا
جماد وهذا فرس وهذا رجل اسم الاشارة ما وضع لمشار اليه
اي لمسمى مع الاشارة اليه كقولك هذا الى زيد مثلا فتدل لفظة ذا
على ذات زيد وعلى الاشارة لتلك الذات واعلم ان الاقسام الو
الوضعية لاسماء الاشارة بحسب من هي له خمسة وان تعددت الفاظ
بعضها والقياس ان تكون ستة ثلاثة للمفرد المذكر ولمثناه وجمعه
وثلاثة للمونث كذلك لكنهم لم يفرقوا في الجمع بين المذكر والمونث و
ان فرقوا بينهما في التثنية على عكس حال الضماير وقد اشار الى الاقسام
المذكورة بقوله وهو ذا اشار به لمفرد المذكر من اي جنس كان